الأنباء
الاربعاء 14 يناير 2015

توسع في الإنفاق على المشاريع والتطوير.. و229,3 مليار دولار حجم الإنفاق السعودي المدرج في الميزانية

«كامكو»: رغم انخفاض النفط.. ميزانيات ضخمة لـ 3 دول خليجية

قال تقرير صادر عن إدارة بحوث الاستثمار في شركة كامكو للاستثمار حول الوضع الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي ان انخفاض أسعار النفط في الربع الأخير من عام 2014 كان له آثار كبيرة على أسواق المال ومخاوف من احتمال تأثر الوضع الاقتصادي العام للدول الخليجية بهذا الانخفاض حيث يعتبر مصدر الإيرادات الأساسي، كما خلقت هذه المخاوف شكوكا بشأن قدرة حكومات دول الخليج على الحفاظ على مستوى الإنفاق العام كما هو مخطط له سابقا، غير أن قيام كل من حكومة السعودية وحكومة دبي وحكومة عمان بالإعلان عن الميزانية العامة السنوية والتي أخذت منحى توسعيا من حيث الإنفاق على المشاريع والتطوير قد نفى كل هذه التكهنات والمخاوف.

ميزانية السعودية

وذكر التقرير أن تقديرات الميزانية التي أعلنت عنها وزارة المالية السعودية لعام 2015 تشير إلى أنه من المقدر أن يبلغ إجمالي الإيرادات 715 مليار ريال سعودي ما يعادل (190,7 مليار دولار) في عام 2015 بالمقارنة مع التقديرات الأولية البالغة 1,046 مليار ريال سعودي ما يعادل (278,9 مليار دولار) في عام 2014. من جهة ثانية، قدر الإنفاق الحكومي المدرج في الميزانية بقيمة 860 مليار ريال سعودي ما يعادل (229,3 مليار دولار) في ميزانية عام 2015 بالمقارنة مع التقديرات الأولية لعام 2014 والبالغة 1,100 مليار ريال سعودي ما يعادل (293,3 مليار دولار). ومن ناحية أخرى، من المتوقع أن يصل العجز المالي إلى 145 مليار ريال سعودي ما يعادل (38,6 مليار دولار) في عام 2015 بالمقارنة مع العجز المتوقع في ميزانية عام 2014 والبالغ 54 مليار ريال سعودي ما يعادل (14,4 مليار دولار).

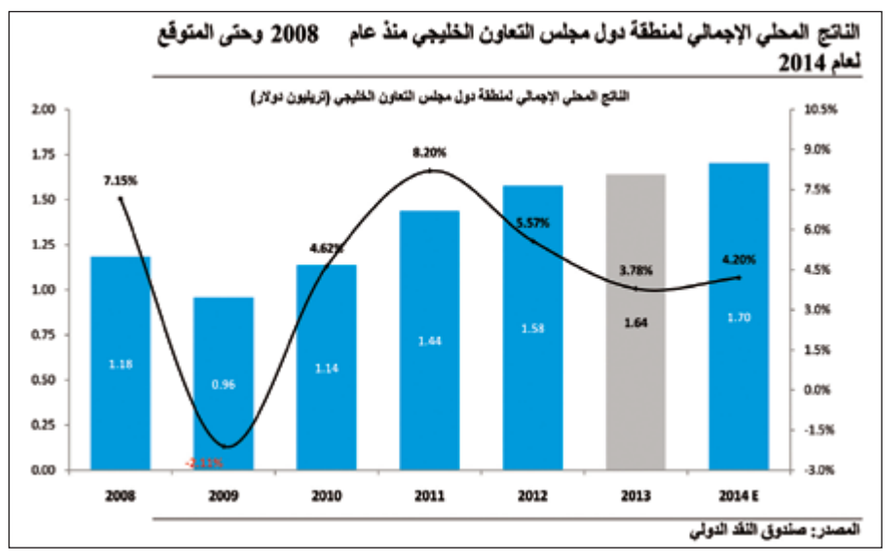

دبي فرحة وتكشف النقاب عن أكبر ميزانية في تاريخها منذ الأزمة.. والنفط لا يشكل سوى 4٪ من الإيرادات

30,6 مليار دينار التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك الكويتية في نهاية سبتمبر الماضي

دبي

وذكر التقرير انه في الوقت الذي تستعد فيه حكومة دبي لاستضافة معرض «إكسبو 2020»، أكدت أن ميزانيتها الصادرة في مستهل عام 2015 الحالي على أن الحكومة لن تعتمد على الإيرادات النفطية لتنفيذ وتمويل المشاريع والخطط الانشائية، حيث إن الإيرادات النفطية لا تشكل سوى 4٪ من إجمالي الإيرادات. وأفصحت حكومة دبي عن ميزانية توسعية تبلغ قيمتها 41 مليار درهم إماراتي (11,2 مليار دولار)، وهي تعتبر أكبر ميزانية في تاريخها منذ بدء الأزمة المالية العالمية، وهي تبشر بنمو مقداره 9٪ بالمقارنة مع النمو المسجل في عام 2014.

وتشير الميزانية إلى زيادة في الإيرادات الحكومية تبلغ نسبتها 11٪ بالمقارنة مع الإيرادات المقدرة في ميزانية عام 2014، والتي تعتمد بشكل كبير على زيادة إيرادات الحكومة من الرسوم والغرامات (74٪)، في حين يتوقع أن ترتفع إيرادات الضريبة الجمركية، ورسوم الإنتاج وضريبة الشركات المفروضة على البنوك الأجنبية بنسبة 12٪ خلال عام 2015، وأن تمثل 21٪ من إيرادات الميزانية. وعلى صعيد المصروفات، تم تخصيص 37٪ من قيمة الميزانية لإنفاقها على الرواتب وتوفير 2,530 فرصة عمل جديدة للمواطنين الإماراتيين، تلتها مخصصات بلغت نسبتها 13٪ لتطوير البنية الأساسية في حين تم رصد المخصصات المتبقية للمصروفات الإدارية، والنفقات الرأسمالية، والإعانات التي سيستفيد المواطنون الإماراتيون منها بشكل كبير. علاوة على ذلك، سيتم توجيه 6٪ من الإنفاق على تمويل ديون حكومة دبي. وعلى الرغم من أنه يتوقع أن تحقق الميزانية توازنا اقتصاديا للإمارة، فإن حكومة دبي تتوقع أن تحقق فائضا تشغيليا مقداره 3,6 مليارات درهم إماراتي، وهو يعتبر أيضا أول فائض مالي تحققه منذ الفائض المحقق في عام 2008.

ووفقا لبيان الميزانية تعتزم حكومة دبي الحفاظ على حجم استثماراتها في مجال البنية الأساسية على مدى السنوات الخمس المقبلة كما تعهدت الحكومة بالتركيز على مشروعات التنمية الاجتماعية، وأكدت على أهمية وضرورة تنمية قطاعات الصحة، والتعليم، والإسكان والتنمية المجتمعية باعتبارها قطاعات ذات أولوية قصوى.

ميزانية عمان

وذكر التقرير انه تم اعتماد ميزانية عمان لعام 2015 على أساس تقدير الإيرادات الإجمالية بقيمة 11,6 مليون ريال عماني (30,1 مليار دولار) بتراجع بلغت نسبته 1٪ فقط مقارنة بإيرادات عام 2014، أو ما يعادل 8٪ من الناتج المحلي الإجمالي للسلطنة. من ناحية أخرى، يتوقع أن تقدر المصروفات بقيمة 14,1 مليار ريال عماني (36,6 مليار دولار) بارتفاع تبلغ نسبته 4,5٪ عن المصروفات المقدرة في موازنة العام السابق.

ومن المتوقع أن تشكل المصروفات الجارية حوالي 68٪ من إجمالي المصروفات العامة أو ما يقدر بقيمة 9,6 مليارات ريال عماني. ومن المقدر أن تبلغ المصروفات الاستثمارية 3,2 مليارات ريال عماني أو ما يمثل 22٪ من المصروفات، والتي سيتم إنفاقها بصفة أساسية على تمويل مشروعات البنية الأساسية، والمشروعات النفط والغاز إضافة إلى المشروعات التي ستنفذها الشركات الحكومية. ومن المتوقع أن يتم إنفاق 1,1 مليار ريال عماني على برامج الدعم الحكومي.

وعلى صعيد الإيرادات، من المتوقع أن يشكل النفط 79٪ من الإيرادات النفطية أو ما يوازي 9,16 مليارات ريال عماني في حين من المقدر أن تبلغ الإيرادات غير النفطية 2,44 مليار ريال عماني، أو ما يمثل 21٪ من إجمالي الإيرادات العامة للدولة. كما تعتزم السلطنة تنفيذ بعض المشروعات المهمة التي ستجذب الاستثمارات ومن ضمنها الجزء الأول من مشروع السكة الحديد الوطني الذي سيربط بين مدينتي صحار والبريمي، إضافة إلى إقامة مجمع متكامل للصناعات السمكية في الدقم، ومشروع تطوير ميناء الدقم. علاوة على ذلك، تنوي الحكومة العمانية إنفاق 3 مليارات ريال عماني على قطاع التعليم، و1,6 مليار ريال عماني على قطاع الرعاية الصحية، و2,3 مليار ريال عماني على قطاع الإسكان.

البنوك الكويتية

وفي الكويت، واصلت التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك الكويتية خلال الربع الثالث من عام 2014 في النمو على نفس النحو الذي شهدته في العام الأسبق مسجلة نموا ربع سنويا بلغت نسبته 1,27٪ لتصل إلى 30,62 مليار دينار في نهاية شهر سبتمبر من عام 2014 الحالي.

وكانت التسهيلات الشخصية والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لقطاع العقار هي المحرك الأساسي لنمو إجمالي التسهيلات الائتمانية، حيث ساهما في نمو إجمالي التسهيلات الائتمانية بحوالي 285 مليون دينار أو ما يمثل 74٪ من نمو إجمالي التسهيلات الائتمانية في الربع الثالث من عام 2014. وشهد معدل نمو التسهيلات الشخصية تباطؤا بالمقارنة مع مستواه في الفترة السابقة ليسجل زيادة بلغت نسبتها 2,3٪ خلال الربع الثالث من العام 2014. إضافة إلى ذلك، شهدت التسهيلات الائتمانية الموجهة إلى قطاع العقار تباطؤا في النمو حيث ارتفعت بنسبة 0,2٪ في الربع الثالث من عام 2014 بالمقارنة مع نسبة نمو بلغت 3٪ خلال الربع الثاني من عام 2014.

من جهة أخرى انخفض عرض النقد الكويتي بالمفهوم الواسع للنقد المتداول (ن2) بنسبة 3,8٪ خلال الربع الثالث من عام 2014 أو ما يعادل 1,3 مليار دينار ليصل إلى 33 مليار دينار في شهر سبتمبر من عام 2014، وذلك بعد الاتجاه الصعودي الذي شهده خلال الربع الأول والربع الثاني من عام 2014.

وقال التقرير انه من المقدر أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي السعودي ليصل إلى 2,282 مليار ريال سعودي بنهاية عام 2014، مسجلا نموا تبلغ نسبته 1,09٪ بالمقارنة مع مستواه في عام 2013. كما يتوقع أن ينمو الناتج المحلي من القطاع غير النفطي بنسبة 8,21٪ ليصل إلى 1,601 مليار ريال سعودي في حين يقدر أن يسجل القطاع العام غير النفطي والقطاع الخاص نموا يصل إلى 6,06٪ و9,1٪ على التوالي.

ومن ناحية أخرى، يتوقع أن يتراجع معدل نمو القطاع النفطي بنسبة 7,17٪ خلال عام 2014 ليصل إلى أدنى مستوياته خلال السنوات الأربع الماضية مستقرا عند 1,198 مليار ريال سعودي. وأفادت وزارة المالية بأنه من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للقطاع العقاري في المملكة التي تعتبر أكبر دولة في المنطقة من الناحية الاقتصادية، بنسبة 3,59٪ في عام 2014 بالمقارنة مع 2,67٪ في عام 2013.

وفي الإمارات العربية المتحدة، واصلت التسهيلات الائتمانية الارتفاع لتصل إلى 1,18 تريليون درهم إماراتي في نهاية الربع الثالث من عام 2014، حيث أدى انخفاض أسعار الفائدة والانتعاش الاقتصادي إلى تحسن أنشطة التمويل. من جهة ثانية، بلغ معدل نمو التضخم أعلى مستوى له في أكثر من خمس سنوات مسجلا 2,9٪ في فترة الإثني عشر شهرا المنتهية في شهر سبتمبر من عام 2014 نتيجة لارتفاع تكاليف الإيجارات وأسعار المواد الغذائية.

انطلاق الندوة «اليابانية ـ الكويتية» بتنظيم معهد الأبحاث

«البترول الوطنية»: المشاريع الإستراتيجية القادمة ستحوّل مصافي الكويت إلى مجمع تكرير متكامل

دارين العلي

نظم معهد الكويت للأبحاث العلمية في فندق الجميرا صباح أمس الندوة الكويتية ـ اليابانية المشتركة السادسة عشرة بعنوان «التطورات في عمليات تكرير النفط» بهدف إيجاد الحلول لمشاكل التآكل التي تتعرض لها مصافي النفط بالتعاون مع شركة البترول الوطنية الكويتية ومركز التعاون الياباني للبترول، ومعهد البترول الياباني، وبحضور عدد كبير من الباحثين المعنيين مسؤولي السفارة اليابانية في البلاد.

وقد استهلت الندوة بكلمة للمدير التنفيذي لمركز أبحاث البترول في المعهد د.مينا معرفي ألقتها نيابة عن راعي الندوة مدير المعهد د.ناجي المطيري، تحدثت خلالها عن العلاقة الوثيقة بين المعهد والقطاع النفطي ممثلا بمؤسسة البترول الكويتية وشركة البترول الوطنية الكويتية وشركة نفط الكويت والذي انعكس بنجاح في العديد من المشاريع البحثية بدءا من إنتاج النفط وعمليات التكرير المختلفة ومشاكل التآكل والقضايا البيئية.

ولفتت الى التعاون مع اليابان والذي يتمثل في أنشطة مختلفة مثل المشاركة في مشاريع بحثية مشتركة تهدف إلى تطوير حلول للمشاكل التي يواجهها القطاع النفطي في الكويت، واستضافة العلماء اليابانيين في مرافق المعهد ومركز أبحاث البترول بشكل خاص وتوفير فرص لتدريب موظفي المعهد في المؤسسات البحثية اليابانية والاستفادة من اللقاءات العلمية لتبادل الآراء ومناقشة القضايا المه مة التي تؤثر على صناعة تكرير النفط.

أما علاقة المعهد مع القطاع النفطي، فلفتت معرفي إلى أنها وصلت إلى مستوى متقدم، فالمشاركة الفعالة من القطاع النفطي ممثلا بمؤسسة البترول الكويتية وشركة نفط الكويت وشركة البترول الوطنية الكويتية انعكست على العمل في عدد من المشاريع البحثية المشتركة في جميع المراكز البحثية الأربعة في معهد الكويت للأبحاث العلمية.

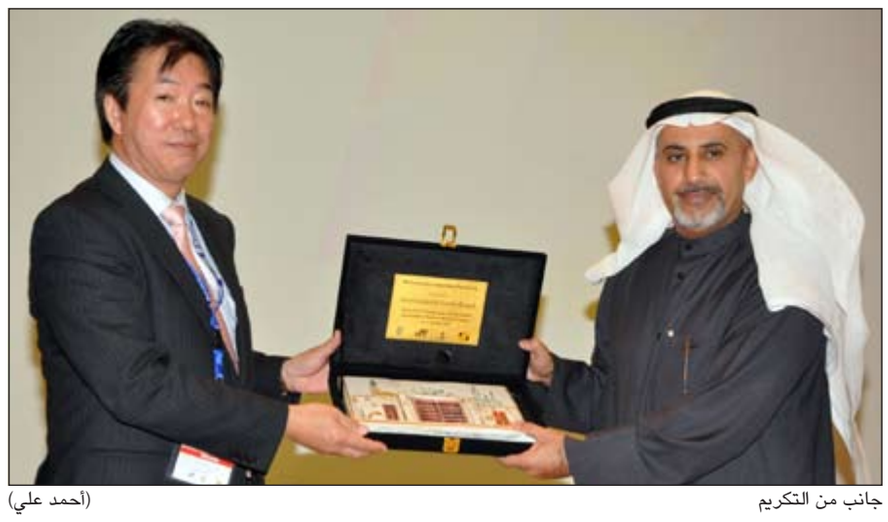
جانب من التكريم (أحمد علي)

معرفي: «الأبحاث» يتعاون مع الشركات النفطية في المشاريع البحثية لإنتاج وتكرير النفط

سفارة اليابان: الكويت رابع أكبر مورد للنفط الخام إلينا .. و80٪ من احتياجاتنا تأتي من الشرق الأوسط

بدوره، تحدث رئيس فريق الأبحاث والتكنولوجيا في شركة البترول الوطنية الكويتية فيصل القطان نيابة عن نائب العضو المنتدب لمصفاة الأحمدي مطلق العازمي عن أهمية هذه الندوة السنوية كواحدة من أبرز أوجه التعاون بين الجهات المشاركة وتوافر المناخ المناسب للمشاركين لمناقشة وطرح الأفكار واحتمال تطبيق هذه الأوراق العلمية على المستوى الصناعي.

وأشار إلى المشاريع الاستراتيجية القادمة كمشروع الوقود النظيف ومصفاة الزور الجديدة والمتوقع لها أن تكون أكبر وأكثر المصافي تقدما في الشرق الأوسط ومصنع الغاز الطبيعي ومرافق استيراد الغاز الطبيعي المسال الجديدة وستحول هذه المشاريع المصافي الكويتية إلى مجمع متكامل للتكرير يلبي متطلبات السوق العالمية والتي سيكون لها الأثر الكبير على القدرة التنافسية لمنتجات الكويت النفطية في السوق العالمية، لافتا الى انه مع هذه المشاريع الاستراتيجية الضخمة التي يجري تنفيذها قامت شركة البترول الوطنية الكويتية بعمل مشاريع بحثية وتكنولوجية للعمل على تطوير الأداء التشغيلي الوحدات لإنتاج منتجات ذات جودة عالية.

من جهته، قال الملحق التجاري بالسفارة اليابانية شيجيرو ياماموتو إن اليابان تعتمد على بلدان في منطقة الشرق الأوسط لتوفير أكثر من 80٪ من احتياجاتها النفطية. والكويت على وجه الخصوص هو رابع أكبر مورد للنفط الخام لليابان. وان ابتكار تقنيات جديدة لتكرير النفط مهم جدا ليس فقط بالنسبة للكويت ولكن أيضا بالنسبة لليابان، لأنها ستساهم في حل المشاكل التي يسببها استهلاك البترول بما في ذلك تلوث الهواء.

ثم أشاد البروفيسور واتارو يوايدا، رئيس معهد البترول الياباني بحصول معهد الكويت للأبحاث العلمية على جائزة المعهد للتعاون الدولي وذلك لمساهمة المعهد المتميزة بتعزيز العلاقات الودية بين الكويت واليابان من خلال الأبحاث العلمية والتواصل مع صناعة تكرير النفط.

وأخيرا، ألقى ماسايا تاسوكيداتي المدير العام لإدارة التعاون التقني في مركز التعاون الياباني للبترول والتي أطلع فيها ماسايا تاسوكيداتي الحضور على نشاطات مركز التعاون الياباني للبترول في الكويت ومنها إجراء 36 مشروعا بحثيا مشتركا مع المعهد، بالإضافة إلى هذه الندوة وأنشطة التعاون التقني ودعوة 40 باحثا إلى زيارة اليابان وإيفاد باحثين يابانيين للكويت لبرنامج تدريبي طويل المدى لاكتساب الخبرات من قبل الباحثين الكويتيين.

«أبناء السور» تنجز بيع 4 طوابق في «جاردينيا تاور»

أعلن رئيس مجلس الإدارة في شركة أبناء السور العقارية سند الرومي أن الشركة أنجزت صفقة بيع 4 طوابق متكررة بواقع 76 شقة في برج «جاردينيا تاور1» الواقع في ماليزيا إلى شركة الأخبار السعيدة للوساطة التجارية بمملكة البحرين على هامش مشاركتها في معرض المسار للعقار والاستثمار والذي اختتم فعالياته الأسبوع الماضي وذلك في إطار خطة تسويق الشركة للمشروع بدول مجلس التعاون الخليجي حيث مثل شركة الأخبار السعيدة في التوقيع على عقد الصفقة مديرها العام صلاح مختار مشيرا إلى أن «أبناء السور» تتملك حصة مؤثرة من أسهم شركة الراشد والسنان العقارية ومقرها ماليزيا والتي تمتلك حزمة من المشاريع العقارية أبرزها مشروع جاردينيا تاور في ماليزيا. وأوضح في تصريح صحافي أن «أبناء السور» تستهدف تحقيق عائد يبلغ 20٪ على الاستثمار في مشروع «جاردينيا تاور» خصوصا أنها تقوم بتطوير المشروع وتسويقه في الوقت ذاته لافتا إلى أن الشركة تتبنى استراتيجية تحوطية وذلك من خلال تقليص معدلات الانكشاف على المخاطر والاستحواذ على أصول عقارية جيدة واستهداف أسواق تتمتع ببيئة تشغيلية جيدة وجاذبية استثمارية مرتفعة.

جانب من تبادل الوثائق عقب توقيع العقد

من جانبه قال المدير العام في شركة الأخبار السعيدة البحرينية صلاح مختار إن الشركة تعقد حزمة من الشراكات والتحالفات مع كبرى الشركات في المنطقة كما أنها تتبنى استراتيجية توسعية قائمة على أساس التعاون المشترك مع الكيانات العقارية والاستثمارية.

«مدن»: 202 ألف مبنى و632 ألف مسكن في 2015

توقع التقرير العقاري الشهري لشركة مدن الأهلية العقارية لشهر ديسمبر 2014 ارتفاع عدد المباني في الكويت إلى ما يزيد على 202 ألف مبنى بنهاية عام 2015، مقارنة مع تقديرات بلغت 183 ألف مبنى بنهاية عام 2011.

وأضاف التقرير الذي تعده الشركة بالتعاون مع سكيلز للاستشارات والعلاقات العامة أنه استنادا إلى المجموعة الإحصائية السنوية لعام 2012 والصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء فقد تضاعف عدد المباني في الكويت خلال 4 عقود من 118 ألف مسكن عام 1970 وبمعدل بلغ 310٪ إلى نحو 485 ألف مسكن عام 2011، مشيرا إلى أن معدل نمو المساكن بلغ في المتوسط 7,6٪ سنويا خلال الـ41 عاما الممتدة بين عامي 1970 و2011.

وحسب تعداد المباني والمنشآت عن عام 2011 الصادر عن الإدارة المركزية للإحصاء فقد توزع عدد المباني البالغ 183 ألف مبنى على عدد من الأنشطة الرئيسية بواقع 107,4 آلاف فيلا بنسبة 59٪ من الإجمالي، و22,4 ألف بيت شرقي وبنسبة 12,3٪ من الإجمالي و15,3 ألف عمارة وبنسبة 8,4٪ من إجمالي عدد المباني.

كما يشير التعداد إلى وجود 2744 مجمعا تجاريا و2544 شاليها و1803 مبان حكومية و1282 مسجدا و1029 مصنعا و948 مدرسة و705 جمعيات تعاونية وافرع و326 مطعما مستقلا و223 فندقا وشقة فندقية و192 فرع بنك و126 ناديا رياضيا و125 مستشفى و111 قصرا و97 سفارة و95 مستوصفا و72 معهدا و69 مخفرا و48 كلية و44 مجمعا صحيا و30 كنيسة ومكان عبادة.

كذلك رجح التقرير حدوث ارتفاع كبير في عدد العمارات والڤيلات والمجمعات التجارية والشاليهات والمطاعم منذ عام 2011 حتى نهاية عام 2014 بالنظر إلى الفورة العمرانية المستمرة التي تشهدها الكويت في مختلف المناطق والتي ستظهر أرقامها بشكل دقيق في التعداد المقبل.

وفيما يتعلق بتداولات قطاع العقار لشهر ديسمبر 2014 فقد كشفت إدارة التسجيل العقاري والتوثيق، بوزارة العدل في الكويت عن ارتفاع قيمة تداولات قطاع العقار بمقدار 26 مليون دينار وبنسبة 6٪ إلى 468 مليون دينار (1600 مليون دولار) مقارنة مع 442 مليون دينار في شهر نوفمبر 2014، وقد توزعت الصفقات ما بين 427 مليون دينار وبنسبة 92٪ عبر العقود المسجلة فيما تم إبرام صفقات بالوكالات بقيمة 41 مليون دينار وبنسبة 8٪ من الإجمالي خلال الفترة الممتدة بين 1 و31 ديسمبر 2014. أما على صعيد عدد الصفقات فقد ارتفعت بمقدار 118 صفقة عقارية وبمعدل 16٪ لتبلغ 876 صفقة، وذلك مقارنة مع 758 صفقة في نوفمبر 2014 وقد تم إبرام 735 صفقة عقارية عبر العقود المسجلة وبنسبة 84٪ من الإجمالي فيما تم إبرام 141 صفقة عقارية عبر الوكالات وبنسبة 16٪ من الإجمالي.

وقد استحوذ قطاع السكن الخاص على 721 صفقة بنسبة تزيد على 82٪ من إجمالي عدد صفقات العقار خلال الشهر وبقيمة تداولات تجاوزت 246 مليون دينار وبنسبة تصل إلى 53٪ من إجمالي قيمة صفقات العقار خلال شهر ديسمبر 2014، فيما حل العقار الاستثماري في المرتبة الثانية بقيمة تصل إلى 162 مليون دينار.